

أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1990-2013)

م.م أحمد صالح حسن كاظم*

م.م علي وهيب عبدالله صالح*

المستخلص

أستهدفت هذه الدراسة قياس أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق خلال المدة (1990-2013) باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وأكدت نتائج الدراسة على وجود أثر موجب ومعنوي لكل من عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار مما يعزز فرضية الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر موجب قوي للإنفاق الحكومي في المستوى العام للأسعار مما يفسر أن تمويل الإنفاق الحكومي يهيمن تماماً على آلية خلق النقود في العراق وحقيقة هذا الأمر يتجلى في مبادلة الحكومة العملة الأجنبية للمورد النفطي مع البنك المركزي للحصول على المبالغ التي تحتاجها بالدينار. في حين يكون لهذا التمويل نتائج مختلفة لو كانت إيرادات الدولة من الضريبة وما شابه. مصطلحات علمية أساسية: عجز الموازنة، عرض النقود، المستوى العام للأسعار، منهج بيانات السلاسل الزمنية.

Abstract

This study aimed to measure the impact of the Public budget deficit and the money supply on the general price level in Iraq during the period deficit (1990-2013), using time series data approach, and to achieve this goal, ordinary least squares (OLS) has been applied. The results of the study confirmed that there is a positive and significant effect for each of the general budget and the money supply deficit on the general price level, which enhances the study hypothesis. This is consistent with economic theory. Results of the study also indicated a strong positive impact of government spending on the general price level, which explains that the financing of government spending completely dominates the mechanism of money creation in Iraq, and the fact that this is reflected in making the government to exchange the foreign currency from the oil resource with the Central Bank to obtain the amounts that it needs with Dinars. This funding has different results, if the state revenues is from the tax and the like.

Basic scientific terms: the budget deficit, the money supply, the general price level, time series data approach.

* عضو هيئة تدريس /جامعة ديالى /كلية الادارة والاقتصاد

□ المقدمة:

إن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، وإنما هي ذات صلة بالاقتصاد القومي، والأداة الرئيسية، التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء تنامي الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي والتجاذبات السياسية، نجد ان العراق اليوم يعاني من عجز مالي في موازنته العامة وتوقع نمو هذا العجز، أصبح يتطلب التوقف بالدراسة والتحليل حول آثاره المختلفة، ومع نمو هذا العجز يتزايد القلق بشأنه، وبخاصة في حال تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة، ووصوله إلى مستويات تهدد الاستقرار المالي والنقدي المرتبط بالقوة الشرائية للعملة الوطنية ومستوى معيشة الناس. والتخوف من أن يصبح العجز سمة هيكلية، بمعنى أنه قد يكون صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي العراقي للسنوات المقبلة.

□ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. التعرف على حجم وطبيعة العجز المالي في الموازنة العامة العراقية.
2. بيان الأثر الحقيقي لعجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار.
3. تعطي مؤشرات الدراسة تصور واضح حول الأثر الحقيقي لمصادر التمويل الداخلية والخارجية والتضخمية في ارتفاع المستوى العام للأسعار.
4. تحث نتائج الدراسة على ضرورة التصدي لمشكلة العجز ويجب أن يحتل مكاناً بارزاً في أية برنامج للإصلاح الاقتصادي.

□ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على مدى الأثر الذي يحدثه النمو في العجز المالي في الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار وبالتالي الإجابة على السؤال الآتي الذي يعد مشكلة للدراسة: هل النمو في العجز المالي في الموازنة العامة وعرض النقود أثر سلبي في المستوى العام للأسعار، أي إن النمو في العجز المالي ونمو الكمية المعروضة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؟.

هدف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في قياس تأثير نمو العجز المالي في الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار خلال المدة (1990-2013), باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية مفادها أن هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة وعرض النقود من جهة, والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى.

- فرضية العدم (H_0): إن النمو في العجز المالي للموازنة العامة وعرض النقود لا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- الفرضية البديلة (H_1): إن النمو في العجز المالي للموازنة العامة وعرض النقود يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة البحث وتحقيقاً لهدفه, فقد تم الاعتماد على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية, حيث اعتمد المنهج الوصفي في جزئها النظري, كما اعتمد المنهج التحليلي في أجزاء أخرى من البحث عن طريق شرح وتحليل بعض الظواهر المالية والاقتصادية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل البحث, أما في جزئها التجريبي فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي الذي يهدف إلى دراسة أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار.

هيكلية الدراسة:

تقوم هيكلية الدراسة على تقسيم البحث العلمي إلى ثلاث أجزاء رئيسية, الجزء الأول يضم الإطار النظري, والجزء الثاني يتناول في التحليل أداء الموازنة العامة العراقية, والجزء الثالث يهتم بعرض أنموذج لقياس أثر عجز الموازنة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار.

1- الإطار النظري:

1.1: مفهوم عجز الموازنة:

يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي بأنه عبارة عن الحالة التي تسود الموازنة العامة للدولة عندما يكون حجم النفقات العامة للدولة أكبر من حجم الإيرادات العامة التي يلزم توفيرها

لتمويل تلك النفقات خلال فترة زمنية معينة (الجميل, 2008, 137). إن هذا المفهوم يشير إلى وجود حالة اختلال بين طرفي الموازنة العامة حيث تقل الإيرادات العامة للدولة عن مجمل إنفاقها والفرق السالب بين طرفي الموازنة يمثل عجزاً في مالية الحكومة (النقاش, 2001, 81). فالنفقات هي التي تحدد غالباً حجم العجز ولما كان العجز يتعرف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ فإن الحكومة تعمل بداية على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات فإذا لم تستطع ذلك أو تكون غير راغبة في التخفيض للنفقات أو الزيادة للموارد الذاتية فإن العجز يعالج بالتمويل أما من مصادر داخلية أو خارجية (الآثوري, 2009, 571). ويتطلب الفكر المالي التقليدي ضرورة تحقيق التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات وبالتالي عدم ظهور عجز ولكن الفكر المالي الحديث رأى أن المطلوب هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بمعنى أن الدولة من أجل تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية تعتمد إيجاد عجز في موازنتها وهو ما يعرف بالعجز المخطط (ناشد, 2009, 353).

2-1: تمويل عجز الموازنة العامة:

تستخدم أدبيات المالية العامة عدة مصطلحات للتعبير عن معنى تمويل عجز الموازنة العامة مثل " تمويل عجز الموازنة, وتمويل الموازنة العامة بالعجز, والتمويل بالتضخم" إلا أن استخدام المصطلحات السابقة بمعنى واحد كثيراً ما يثير اللبس ذلك أن المعنى الدقيق لكل منها يختلف في دلالاته عن الآخر. فتمويل عجز الموازنة: يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء أكان ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي. أما تمويل الموازنة بالعجز أو التمويل التضخمي: فإن الرأي الراجح في الفكر المالي يقصره على حالة قيام الحكومة بتمويل الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو التجاء إلى الائتمان المصرفي (المغربى, 2014, 36). ويعتمد التأثير الاقتصادي الكلي لعجز الموازنة اعتماداً كبيراً على طريقة التمويل من المصادر سالفة الذكر.

1-2-1: التمويل الخارجي:

وهذا التمويل للعجز المالي يمكن أن يأخذ واحداً من الأشكال التالية: المنح، والقروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض من المصارف التجارية الأجنبية (الفارس، 1997، 132) وتترك القروض الخارجية آثارها الاقتصادية تبعاً للتصرف بالأموال المقترضة من جهة وتسديد القرض من جهة أخرى. فإذا استخدمت حصيلة القرض في شراء سلع استهلاكية فإنها ستعمل على تخفيض أسعارها في الداخل إلا أنها لا تضيف شيء للطاقة الإنتاجية الأمر الذي يخلق التزاماً على الاقتصاد المحلي بتسديد اصل القرض مع فوائده، أما إذا استخدمت حصيلة القرض في شراء سلع رأسمالية فإنها ستعمل على إحداث زيادة حقيقية في الدخل القومي عن طريق زيادة الإنتاج والاستخدام. أما تسديد القرض فان آثاره تكون انكماشية على النشاط الاقتصادي نتيجة لسحب جزء من القوة الشرائية وتحويلها للخارج، وعموماً تعد زيادة نسبة القروض إلى الناتج مصدراً لاختلال هيكل الاقتصاد الكلي، فتراكم خدمة الدين تجعل الاقتصاد حساساً اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، كما إن مثل هذا الاقتراض يساعد على الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى أكثر ارتفاعاً مما يضر بالصادرات ويشجع الاستيرادات ويقود إلى مشاكل فقدان الثقة (كاظم، 2006، 29). أضف إلى ذلك أن التمويل الخارجي الذي تحتاجه الدولة النامية لدفع عملية التنمية فيها يرتبط بملاسات سياسية، يجب وضعها في الحسبان، ومراعاتها لجزء من الواقع السياسي المعاصر، ذلك أن التمويل الخارجي لا يتمتع بصفحة ناصعة البياض، فكثيراً ما كان التمويل الخارجي قنطرة يمر عليها التسلط السياسي (المغربي، 2014، 111).

1-2-2: التمويل الداخلي:

إذا لم يكن لدولة ما منفذ للتمويل الخارجي، فإن العجز المالي يمكن أن يمول محلياً. والتمويل المحلي يمكن أن يأتي بأشكال مختلفة.

أ- الاقتراض من البنك المركزي:

وهو معادل لخلق أساس نقدي في الاقتصاد. فعندما تنفق الحكومة مبلغ القرض تزداد ودائع الجمهور والاحتياطات النقدية وبمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد (بافتراض ان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل) في حين ينخفض سعر الفائدة بسبب زيادة حجم السيولة

النقدية، إلا أن هذه السيولة تدفع الجمهور للتخلص منها واستبدالها بأصول أخرى، وينتج عن ذلك زيادة في مستويات التضخم وبالتالي زيادة الاقتراض الخارجي وانخفاض حجم الاحتياطيات الأجنبية. لذلك يعبر عن الاقتراض من البنك المركزي على أنه طريقة تضخمية بدرجة كبيرة (كاظم، 2006، 28).

ب- الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي):

يؤدي الاقتراض من الجمهور إلى حدوث آثار انكماشية في الاقتصاد نتيجة انقاص حجم الاستهلاك (خاصة إذا كان القرض اجباري) من جهة وارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص (Crowding out) من جهة أخرى إذ إن المشاريع تحقق أرباحاً أقل من سعر الفائدة الذي أصبح مرتفعاً، وعموماً يسمح هذا النوع من الاقتراض للحكومات بأن يظل العجز لديها على المدى القصير دون زيادة في الأساس النقدي (Monetary Base) لذلك كثيراً ما تعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم (الفارس، 1997، 134).

ج- الاقتراض من الجهاز المصرفي:

تتوقف الآثار الاقتصادية لسياسة تمويل العجز الحكومي عن طريق الجهاز المصرفي على مدى توافر الاحتياطيات النقدية الفائضة لديها. فإذا كان هناك فائض في هذه الاحتياطيات فإن الاقتراض سيكون ذا أثر توسعي ويزيد من عرض النقد (ويكون أثره في هذه الحالة مشابهاً لأثر الاقتراض من البنك المركزي) ولا يزاحم القطاع الخاص. أما إذا كان مصدر الأموال المقترضة هو من صافي الموجودات المالية لدى المصارف فإنه سيحد من حرية المشروعات في منح الائتمان ولن يحدث تغييراً ملموساً في عرض النقد (كاظم، 2006، 29).

1-2-3: التمويل التضخمي:

قد تضطر الدولة لمواجهة نفقاتها المتزايدة وعجز الميزانية، إلى اللجوء لطريقة الإصدار النقدي، وذلك حينما لا تستطيع أن تواجه في نفقاتها استناداً إلى مصادر الإيرادات العادية، الرسوم والضرائب أو مصادر الإيرادات الائتمانية، القروض. فتقوم الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في التداول. ويعرف ذلك بالتضخم المالي أو التمويل عن طريق التضخم (ناشد، 2009، 323). ويختلف رد فعل الإصدار النقدي الجديد بحسب ما إذا كانت الدولة متقدمة أو نامية. ففي الدول المتقدمة عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، أي عدم وجود أي قوة إنتاجية

معطلة, فلا يمكن للجهاز الإنتاجي أن يتابع الزيادة في الطلب الكلي على سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى التضخم. أما في الدول النامية وبالرغم من عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل, فإن جهازها الإنتاجي لا يتمتع بأي مرونة مما يحول دون زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي على سلع الاستهلاك, أي إلى حدوث التضخم (الجبوري, 2014, 201).

1-3: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعرض النقود والمستوى العام للأسعار:

العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقود والمستوى العام للأسعار تأخذ الآلية التالية: لو بدأنا بوضع التوازن, وأفترضنا حدوث صدمة نقدية, فإن هذا يقود إلى زيادة الأسعار من خلال نظرية كمية النقود. وارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي يتم تمويله من خلال الإصدار النقدي في الدول غير القادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بصورة كفوءة للحصول على الإيرادات الكافية, فإن التمويل بالعجز يسبب ضغوط تضخمية من خلال زيادة عرض النقد (الزبيدي, 2012, 31), وكلما ازدادت معدلات التضخم إزداد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية, مما يدفع تلك السياسات إلى إصدار المزيد من النقود وهكذا, فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية فقط, ويرجع السبب في ذلك كون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون في المدى القصير ثابتة, ومن ثم تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالي, كما أن الإنفاق الحكومي يكون أغلبه بالقيم الحقيقية, مما يعني إن الإنفاق الحكومي بالقيم الاسمية يرتفع مع الزيادة في الأسعار لاحقاً وإن وجد توازن بين الإيرادات العامة مع النفقات العامة في المدى الطويل, وبالتالي فإن الموازنة ستشهد عجزاً في ظل وجود التضخم (الهيبي وآخرون, 2010, 112). ووفقاً لمحاججة النقديين (Monetarists) فإن العجز المالي ونمو النقود هما السبب الرئيسي للتضخم, وإن السلطات المالية تلجأ إلى زيادة عرض النقود كلما أدى عجز الموازنة إلى توليد ضغوط على أسعار الفائدة. وهذه الزيادة تحدث لأن السلطات المالية والنقدية تمارس سياستها النقدية من خلال التحكم في أسعار الفائدة, وليس من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود. ولذا فإن ارتفاع مستويات العجز تسبب التضخم من خلال زيادة الكميات المعروضة من النقود (الفارس, 1997, 148).

2- أداء الموازنة العامة العراقية:

من أجل الوقوف على مفاصل ظاهرة عجز الموازنة العراقية وتأثيرها في ارتفاع المستوى العام للأسعار لا بد من استعراض أداء الموازنة الحكومية كما تعرضها مؤشرات الجدول رقم (1). إذ تشير البيانات إلى حالة عجز مستمر ومتزايد طوال سنوات الدراسة فمن المعلوم إن العراق كان يعتمد خلال الفترة التي سبقت الحصار على الاستيراد لسد حاجة السوق المحلية ويعتمد في تمويل هذه الاستيرادات على الصادرات النفطية ونتيجة لانقطاع موارد الدولة من العملات الأجنبية بفعل توقف تصدير النفط على أثر العقوبات الاقتصادية على العراق واتجاه الحكومة نحو الإنفاق الواسع لتلبية متطلبات المواطنين المعاشية، ولم يكن ممكناً أن يقابل هذا التوسع في الإنفاق أي تزايد في مصادر الإيرادات التقليدية (كموارد الضريبة)، الأمر الذي أدى إلى تراكم العجز المالي في الموازنة العامة الذي بلغ نهاية عام 2002 (580206) مليون دينار ودفع السلطة المالية نحو تزايد الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد، مما أدى إلى تعاضد الكتلة النقدية التي لا يقابلها عرض سلمي مناسب معها، فكان إن اتجه الاقتصاد الوطني إلى السوق لتحقيق التوازن عن طريق التضخم ومن ثم ترتب على ذلك تزايد التدهور في القيمة الخارجية للعملة الوطنية وارتفاع وتأثير التضخم. كما لعب الاقتراض الحكومي الداخلي من البنك المركزي والمصارف التجارية دوراً بارزاً في هذا المجال، حيث لعبت طريقة التمويل هذه دوراً مميّزاً في زيادة عرض النقد، تصاعد حجم الطلب الكلي إلى مستويات واسعة اصطدمت بضيق قاعدة العرض الكلي ومحدودية تنوعه وبالتالي تصاعد حدة الأسعار وتزايد حجم الضغوط التضخمية. وبشكل عام يتضح من الجدول رقم (1) أن هناك تزايداً مستمراً في كل من النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة محل الدراسة. ويمكن رصد تلك الفترة على مرحلتين زمنييتين الأولى من عام (1990-2002) إذ يلاحظ أن النفقات العامة فيها كانت أعلى من للإيرادات العامة مما أدى إلى تزايد العجز الكلي واستمراره وتزايد نسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي. والمرحلة الثانية (-2013 2003) إذ يلاحظ تحقيق الموازنة العامة فوائض في أغلب الأعوام، ولكن هذه الفوائض المتحققة تشير إلى أن النفقات العامة الفعلية تنمو بمعدل أقل من الإيرادات العامة الفعلية.

جدول (1)
العجز أو الفائض في الميزانية العامة العراقية للمدة (1990-2013)

| السنوات | الإيرادات | التنفقات | العجز/الفائض | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | عجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
|---------|------------|------------|--------------|---|---------------------------------|---|
| (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) |
| 1990 | 8491 | 14179 | (5688) | 23704.7 | - | (23.9) |
| 1991 | 4228 | 17497 | (13269) | 21313.4 | (-10) | (62.3) |
| 1992 | 5047 | 32883 | (27836) | 56814.8 | 166.5 | (48.9) |
| 1993 | 8997 | 68954 | (59957) | 140518.2 | 147.4 | (42.7) |
| 1994 | 25659 | 199442 | (173783) | 703821.3 | 400.8 | (24.6) |
| 1995 | 106986 | 690784 | (583798) | 2252264.2 | 220.1 | (25.9) |
| 1996 | 178013 | 542542 | (364529) | 2556307.1 | 13.4 | (14.3) |
| 1997 | 410537 | 605802 | (195265) | 3286925.0 | 28.6 | (5.9) |
| 1998 | 520430 | 920501 | (400071) | 4653524.2 | 41.5 | (8.6) |
| 1999 | 719065 | 1033552 | (314487) | 6607664.5 | 41.9 | (4.8) |
| 2000 | 1133034 | 1498700 | (365666) | 7930224.3 | 20.1 | (4.6) |
| 2001 | 1289246 | 2079727 | (790481) | 9911420.1 | 24.9 | (7.9) |
| 2002 | 1971179 | 2551385 | (580206) | 41022927.4 | 313.8 | (1.5) |
| 2003 | 2146346 | 1982548 | 163798 | 29585788.6 | (27.8) | 0.5 |
| 2004 | 32982739 | 32117491 | 865248 | 53235358.7 | 79.9 | 1.6 |
| 2005 | 40502890 | 26375175 | 14127715 | 73533598.6 | 38.2 | 19.3 |
| 2006 | 49599451 | 38076795 | 10986566 | 95587954.0 | 29.9 | 11.5 |
| 2007 | 80252182 | 39031232 | 15568219 | 111455813.4 | 16.6 | 13.9 |
| 2008 | 55209353 | 59403375 | 20848807 | 157026061.6 | 40.8 | 13.3 |
| 2009 | 70178223 | 52567025 | 2642328 | 130642187.0 | (16.9) | 2.1 |
| 2010 | 108807392 | 70134201 | 44022 | 167093204.4 | 27.9 | 0.02 |
| 2011 | 119817224 | 78757666 | 30049726 | 223677005.2 | 33.8 | 13.5 |
| 2012 | 119817224 | 105139576 | 14677648 | 251907661.7 | 12.7 | 5.8 |
| 2013 | 119296.663 | 138424.608 | (19127.945) | 267395614.0 | 6.2 | (0.08) |

المصدر:

- العمود (1,2) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للمدة (1990-2013).
- العمود (4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للمعلومات والاحصاء المجموعة الاحصائية، للمدة (1990-2013).
- العمود (3,5,6) من عمل الباحثين.
- النسب بين القوسين تشير إلى الانخفاض (سالبة).
- تم احتساب معدلات النمو السنوي للناتج المحلي بموجب الصيغة الآتية (القرشي، 2001، 236): (نسبة التغير السنوي للناتج المتحقق في السنة الحالية ÷ نسبة الناتج المتحقق في السنة السابقة - 1) × 100.

2-1: قنوات تأثير عجز الموازنة في المستوى العام للأسعار:

تلتقي الآثار النهائية لسياسة تمويل العجز الحكومي على مختلف المتغيرات الاقتصادية في نقطة واحدة وهي ارتفاع المستوى العام للأسعار ويمثل الطلب الكلي القناة الرئيسية التي تنتقل عبرها هذه الآثار لتترجم في النهاية بارتفاع في المستوى العام للأسعار. ومن خلال بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار في العراق خلال فترة التسعينيات مشير إلى تحمل الاقتصاد ضغوطاً تضخمية ناجمة عن ارتفاع عرض النقد بسبب سياسة تمويل العجز المتبعة آنذاك وخاصة خلال النصف الأول من العقد، وهي نتيجة طبيعية إذ كان البنك المركزي تابع للحكومة ومساير لسياستها المالية ويرتبط عمله بتحقيق أهدافها. وكانت السياسة النقدية مسايرة لمتطلبات التمويل بالعجز في الموازنة العامة من خلال آلية الربط بين التوسع النقدي وتمويل عجزها. وتترتب على تلك السياسة تراكماً هائلاً من حوالات الخزينة وهي المكون الرئيس للدين العام الداخلي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (2). ويمكن توضيح أهم القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر عجز الموازنة في الرقم القياسي للأسعار في العراق في الآتي:

2-1-1: حوالات الخزينة العامة:

تعرف حوالات الخزينة على أنها قيم مالية قابلة للتداول تصدرها وزارة المالية بأمد قصير من أجل تغطية الفجوة بين النفقات والإيرادات، ويعود إصدارها في العراق إلى عام 1937 (كاظم، 2006، 33). هذا وقد حصر بيع حوالات الخزينة بالسلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المصرفي دون عرضها على الجمهور. ويعود ذلك إلى القيمة النقدية العالية للإصدار الواحد والبالغ مليار دينار. ويوضح الجدول رقم (2) الأهمية النسبية لحوالات الخزينة من إجمالي الدين العام الداخلي ونسبتها من العجز الكلي والإنفاق الجاري. إذ نلاحظ ان الموازنة الحكومية اعتمدت بشكل كبير على حوالات الخزينة كأداة للدين الداخلي.

2-1-2: السندات الحكومية:

ويتم إصدار تلك السندات من قبل خزينة الدولة وتكتتب بها المؤسسات الحكومية والأفراد، ومثالها سندات قرض الانتاج العراقي، وسندات الصمود، إذ نلاحظ أن انخفاض الأهمية النسبية لمثل هذا النوع من الإصدار في إجمالي مكونات الدين العام الداخلي فضلاً عن انخفاض

- أهميتها النسبية في تمويل عجز الموازنة. ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب كما تراه دراسة (كاظم, 2006, 33) وتؤيده هذه الدراسة الحالية للأسباب التالية:
- أ- الارتفاع الكبير في معدلات التضخم والتي أدت إلى إتجاه الجمهور نحو العزوف عن شراء هذه السندات بسبب تعرض قيمة العملة للتآكل المستمر.
 - ب- إن أسعار الفائدة المطروحة لهذه السندات عادة ما تكون قريبة أو أكثر بقليل من أسعار الفائدة في السوق المحلية, إذ حددت قيمة السند الحكومي بفائدة سنوية مقدارها (20%) والتي أصبحت لا تتناسب مع معدلات التضخم السائدة.
 - ج- ضآلة المبالغ التي يمكن تجميعها من طرح السندات قياساً بحجم الإنفاق الحكومي المتزايد.
 - د- ضعف الثقة بالوعود الحكومية وتخلف العادات والوعي المصرفي.

2-1-3: السحب على المكشوف من البنك المركزي:

يعرف السحب على المكشوف على انه سلفة مؤقتة يمنحها البنك المركزي لتمويل الخزينة العامة للدولة على أن لا تتجاوز (15%) من مجموع الإيرادات المخمنة للموازنة الجارية (كاظم, 2006, 34), وأن تسدد في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. ويأتي هذا المصدر في الدرجة الثانية بعد أدونات الخزانة من حيث الأهمية النسبية في تمويل عجز الموازنة العامة العراقية ويظهر جلياً في جدول (2), وكان قد سجل هذا المصدر التمويلي وفق الاليات السابقة عام (2006) ارتفاعاً ملحوظاً نحو (5393890) دينار وبمعدل نمو (95.5), فيما كانت نهاية عام (2007) (4674705) دينار وبمعدل نمو (90.0). ويلاحظ من الجدول (2) إن وزارة المالية ابتعدت عن هذا الحساب في المدة الأخيرة بسبب إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لصالح البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف.

جدول (2)
مصادر تمويل الدين الداخلي في العراق بالأسعار الجارية

مليون دينار

| مجموع الدين العام الداخلي | السحب على المكتشف | السندات | حوالات الخبزينة العراقية | البنود | |
|------------------------------|----------------------|---------|--------------------------------|--------|---------|
| | | | | القيمة | السنوات |
| (4) | (3) | (2) | (1) | | |
| 46473 | 2723 | 250 | 43500 | القيمة | 1991 |
| 100 | 5.8 | 0.5 | 93.6 | % | |
| 75318 | 6318 | 250 | 68750 | القيمة | 1992 |
| 100 | 8.3 | 0.3 | 91.2 | % | |
| 137596 | 11846 | 250 | 125500 | القيمة | 1993 |
| 100 | 8.6 | 0.1 | 91.2 | % | |
| 323242 | 20242 | 1250 | 301750 | القيمة | 1994 |
| 100 | 6.2 | 0.3 | 93.3 | % | |
| 926988 | 171503 | 3985 | 751500 | القيمة | 1995 |
| 100 | 18.5 | 0.4 | 81.0 | % | |
| 1270646 | 117994 | 8402 | 1144250 | القيمة | 1996 |
| 100 | 9.2 | 0.6 | 90.0 | % | |
| 1479306 | 141706 | 9100 | 1328500 | القيمة | 1997 |
| 100 | 9.5 | 0.6 | 89.8 | % | |
| 1965807 | 162307 | 9000 | 1794500 | القيمة | 1998 |
| 100 | 8.2 | 0.4 | 91.2 | % | |
| 2205019 | 153269 | 8000 | 2043750 | القيمة | 1999 |
| 100 | 6.9 | 0.0 | 92.6 | % | |
| 2585887 | 230637 | 5000 | 2350250 | القيمة | 2000 |
| 100 | 8.9 | 0.3 | 90.8 | % | |
| 3552885 | 310385 | - | 3242500 | القيمة | 2001 |
| 100 | 8.7 | 0.1 | 91.2 | % | |
| 4798584 | 605334 | - | 4193250 | القيمة | 2002 |
| 100 | 12.6 | - | 87.3 | % | |
| 5543684 | 908934 | - | 4634750 | القيمة | 2003 |
| 100 | 16.3 | - | 83.6 | % | |
| 5925061 | 1448401 | - | 4476660 | القيمة | 2004 |
| 100 | 24.4 | - | 75.5 | % | |
| 6255578 | 5393890 | - | 1200070 | القيمة | 2005 |
| 100 | 86.2 | - | 19.1 | % | |
| 5645390 | 5393890 | - | 251500 | القيمة | 2006 |
| 100 | 95.5 | - | 4.4 | % | |
| 5193705 | 4674705 | - | 519000 | القيمة | 2007 |

| 100 | 90.0 | - | 9.9 | % | |
|---------|------|---------|---------|--------|------|
| 4455569 | - | 3955519 | 500050 | القيمة | 2008 |
| 100 | - | 88.7 | 11.2 | % | |
| 8434049 | - | 3955519 | 4478530 | القيمة | 2009 |
| 100 | - | 46.8 | 53.1 | % | |
| 9180806 | - | 3955519 | 5225287 | القيمة | 2010 |
| 100 | - | 43.0 | 56.9 | % | |
| 7446859 | - | 3555519 | 3891340 | القيمة | 2011 |
| 100 | - | 47.7 | 52.2 | % | |
| 6547519 | - | 3155519 | 3392000 | القيمة | 2012 |
| 100 | - | 48.1 | 51.8 | % | |
| 4255549 | - | 2755519 | 1500030 | القيمة | 2013 |
| 100 | - | 64.7 | 35.2 | % | |

المصدر:

- العمود (1,2,3,4) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للمدة (1991-2013).

2-2: تطور عرض النقود وانعكاسه على الرقم القياسي للأسعار في العراق:

سيتضمن هذا الجانب التحليلي عقدين مختلفين من الزمن مر بهما العراق وما تبعهما من أحداث أثرت على متغيرات الاقتصاد العراقي ولا سيما الرقم القياسي للأسعار. ويمكن القول أن السياسة النقدية قبل عام (2003) كانت خاضعة إلى قرارات السلطة السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي (سياسة النقد الرخيص) المتبعة حيث أن البنك المركزي كان يمثل (الرافعة المالية) لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود وبشكل مفرط مما نتج عنه زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بصورة كبيرة. مع الإشارة أن عجز موازنة الدولة لعام (2002) قد بلغ (580206) مليون دينار من خلال الجدول (1). إن طريقة تمويل عجز الموازنة عن طريق النقد الرخيص والذي يعمل على ضياع فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية ما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي، وقد بلغ معدل التضخم في المتوسط (106.4%) خلال الفترة (1991-2002). يضاف إلى أن البيئة الاقتصادية للعراق آنذاك كانت طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي وطاردة للإنتاج الحقيقي وجاذبة للمضاربة بسبب تأثيرات التضخم الجامح علاوة على أن الاقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على صادرات النفط والتي تغطي إيراداتها ما يقارب (90%) من نفقات الخزينة وعند تعرض أسواق النفط إلى صدمات العرض بسبب تغيرات أسعار النفط تنتقل الصدمة بشكل مباشر إلى

الاقتصاد العراقي وما يطلق عليها بصدمة العرض الخارجية والتي تؤثر بدورها في الموازنة العامة للدولة.

إن حصلة هذه الصدمة وانعكاساتها على موازنة الدولة تظهر آثارها من خلال زيادة حدة التضخم وتأثر العملة المحلية (الدينار) سلباً وتحول الأفراد إلى استخدام موجودات أخرى كمخزن للقيمة بدلاً من الدينار. ومع نص المادة (26) من قانون البنك المركزي العراقي النافذ رقم (56) لسنة (2004) والتي تحظر اقراض الحكومة بالإصدار النقدي من منطلق ان النشاط الاقتصادي القادم سيعظم جباية الضرائب ويسد العجز ويخفض نسبة الدين مستقبلاً. نلاحظ أن معدل نمو الرقم القياسي العام في العراق للفترة (2003-2013) بلغ خلال هذه الفترة في المتوسط (17.97%) وبلغ اعلى معدل له في عام (2006) بنسبة (53.2%) بسبب وجود كتلة نقدية كبيرة في السوق كما هو موضح في الجدول رقم (3)، إلا ان معدلات التضخم قد انخفضت في السنوات التي تلت عام (2006) لتصل الى (1.9%) في عام (2013) وكان هذا سبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الي تحسن سعر صرف الدينار العراقي اضافة إلى عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة.

جدول (3)
تطور عرض النقود وانعكاسه على الرقم القياسي للأسعار

مليون دينار

| السنوات | عرض النقد (M1) بالأسعار الجارية | الرقم القياسي العام CPI 100=1993 | معدل نمو عرض النقد M1 | معدل نمو الرقم القياسي العام |
|---------|------------------------------------|-------------------------------------|-----------------------------|---------------------------------|
| | (1) | (2) | (3) | (4) |
| 1990 | 15359 | 6.3 | - | - |
| 1991 | 24670 | 17.7 | 60.6 | 181.0 |
| 1992 | 43909 | 32.5 | 78.0 | 83.6 |
| 1993 | 86430 | 100.0 | 96.8 | 207.7 |
| 1994 | 238901 | 548.5 | 176.4 | 448.5 |
| 1995 | 705064 | 2672.9 | 195.1 | 387.3 |
| 1996 | 960503 | 2242.1 | 36.2 | (16.1) |
| 1997 | 1038097 | 2759.2 | 8.1 | 23.1 |
| 1998 | 1351876 | 3166.7 | 30.2 | 14.8 |
| 1999 | 1483836 | 3565.0 | 9.8 | 12.6 |
| 2000 | 1728006 | 3742.5 | 16.5 | 5.0 |
| 2001 | 2159089 | 4355.3 | 24.9 | 16.4 |
| 2002 | 3013601 | 5196.6 | 39.6 | 19.3 |
| 2003 | 5773601 | 6943.5 | 91.6 | 33.6 |
| 2004 | 10148626 | 8815.6 | 75.8 | 27.0 |
| 2005 | 11399125 | 12073.8 | 12.3 | 37.0 |
| 2006 | 15460060 | 18500.8 | 35.6 | 53.2 |
| 2007 | 21721167 | 24205.5 | 40.5 | 30.8 |
| 2008 | 28189934 | 24851.3 | 29.8 | 2.7 |
| 2009 | 37300030 | 24155.1 | 32.3 | (2.8) |
| 2010 | 51743489 | 24748.5 | 38.7 | 2.5 |
| 2011 | 62473929 | 26133.3 | 20.7 | 5.6 |
| 2012 | 63735871 | 27716.0 | 2.0 | 6.1 |
| 2013 | 73858122 | 28230.3 | 15.9 | 1.9 |

المصدر:

- العمود (1) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للمدة (1990-2013).
- العمود (2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للمعلومات والإحصاء المجموعة الإحصائية، للمدة (1990-2013).
- العمود (3,4) من عمل الباحثين بالاعتماد على العمود (1,2).
- النسب بين القوسين تشير إلى الانخفاض (سالبة).

2- أنموذج لقياس أثر عجز الموازنة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار:

1.3: طبيعة الأنموذج:

عندما يكون الهدف الرئيس من الأنموذج تشخيص أثر عجز الموازنة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار فإن الأساس في ذلك يكون من الضروري فهم حركية مستويات الأسعار وإشراك المتغيرات ذات العلاقة الرئيسة المؤثرة فيه بحيث يكون الأنموذج منسجماً مع التصورات الاقتصادية النظرية والواقعية.

2.3: افتراضات الأنموذج:

اتساقاً مع فرضية الدراسة والبناء النظري بين عجز الموازنة وعرض النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى فإنه يتوقع أن يستجيب الأخير بشكل إيجابي ومتناسب إلى عجز الموازنة وعرض النقود والإنفاق الحكومي.

3.3: توصيف متغيرات الأنموذج:

تعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل إعداد الأنموذج الاقتصادي القياسي إذ يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة (المعتمدة Dependent)، والمتغيرات المستقلة (التوضيحية Independent) الداخلة في الأنموذج في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية (حاجي وآخرون، 2002، 22). ولغرض بناء أنموذج قياسي يوضح تأثير (عجز الموازنة، عرض النقود، والإنفاق الحكومي) في المستوى العام للأسعار في العراق، فقد تم توصيف المتغيرات، إلى متغيرات مستقلة وتابعة وهي كما يأتي (الحسناوي، 2002، 72):

$$CPI_i = b_0 + b_1 DF/Y + b_2 M_1 + b_3 G + U_i$$

أولاً: المتغير التابع:

تم تحديد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI) كمتغير معتمد وهو من أكثر الطرق المستخدمة لقياس المستوى العام لأسعار المستهلك الذي يعبر عن التغير في قيمة النقود أي (القوة الشرائية للنقود) بالنسبة إلى المستهلك، فهو يقيس التغير في أسعار سلع الاستهلاك منها الغذاء، الملابس والمسكن، المواصلات والنفقات الطبيعية (حسين وسعيد، 2004، 316).

والرقم القياسي لأسعار هو أحد المقاييس الإحصائية الذي تهدف إلى إبراز التغيرات التي تطرأ على أحد المتغيرات أو التغيرات التي تطرأ على مجموعة من المتغيرات المرتبطة ببعضها، بمرور الزمن أو بتغير الموقع الجغرافي أو لأي خاصية أخرى مثل الأسعار، والدخول،

والأجور وغيرها (William and Melvin,1996,316). وهناك نوعان من الأرقام القياسية (Parkin, 1997, 367):

أ- الأرقام القياسية الخاصة: هذا النوع من الأرقام القياسية تقيس التغيرات الخاصة لكل أنواع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد ككل خلال فترة محددة.

ب- الأرقام القياسية العامة: هذا النوع من الأرقام القياسية تقيس التغيرات العامة لكل أنواع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد ككل خلال فترة زمنية معينة.

وقد اعتمدت سنة (1993) سنة أساس في حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

أ- عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (DF/Y): يعد عجز الموازنة أحد أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الرقم القياسي العام للأسعار، ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة هذا العجز بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مع ضرب ناتج القسمة في (100).

ب- عرض النقود (M1): ويطلق على هذا النوع أسم الكتلة النقدية ويعرف بعرض النقود (M1) بالمفهوم الضيق ويتمثل بمجموع العملة في التداول لدى الجمهور + الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية. وقد يساق اعتراض على النموذج بصيغته الأخيرة بأنه لا يأخذ في الاعتبار الإحلال بين النقود والأوراق المالية (لأنه تم الاقتصار على المعنى الضيق للنقود من خلال التعبير عنها بـ(M1)). ويمكن إدخال معدل سعر الفائدة على أنه مقياس لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود مقارنة بالأوراق المالية. إلا أن هذا ينتابه مشكلتان:

1- أن سعر الفائدة لا يتحدد بتفاعل قوى السوق، بل بالقرارات الحكومية التي قد لا تعكس بالضرورة التفضيلات الفردية.

2- أن المؤسسات المالية والمصرفية في العراق لا تعتبر متطورة بدرجة كافية، ولذا فإن البديل عن الاحتفاظ بالنقود هو الاحتفاظ بالسلع المادية.

ثالثاً: المتغير الوسيط:

ويتمثل بالإنفاق الحكومي (G) وقد عبرنا عنه بالأسعار الجارية وبالدينار العراقي, إذ يمارس الإنفاق الحكومي دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقتصادي التنموي من جهة, وتمويل فعاليات الدولة الأساسية في مجال الخدمات العامة, بحكم وظائفها الأساسية في قيادة وتوجيه المجتمع من جهة أخرى.

4.3: الفترة الزمنية ومصادر البيانات:

يغطي النموذج المدة (1990-2013) إذ تمكنا من الحصول على بيانات عن المتغيرات الداخلة في النموذج ضمن إصدارات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء. وهذه المدة من الكفاية بحيث تسمح بإجراء التحليل القياسي دون مشاكل, ناهيك عن أن هذه المدة شهدت تطورات هامة على صعيد الموازنة العامة العراقية ومستويات الأسعار.

5.3: تقييم النموذج وتقديره:

بما أن الغرض الرئيس من النموذج هو تحليل واختبار فرضية وليس التنبؤ فان تقييم صلاحيته التجريبية يجب أن تستند إلى المعلمات الهيكلية المنفردة المتمثلة باختبار (t) ومعامل التحديد (R^2), إذ إن اختبار (t) يستخدم لإعطاء تصور لمدى مغنوية تأثير المتغيرات المستقلة كل على حدا على المتغير المعتمد أما معامل التحديد (R^2) فهو يستخدم لتوضيح العلاقات الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد, بمعنى أنه يعطي تصوراً لحجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد بشكل نسبة مئوية, كذلك يجب أن تعطى أهمية أكثر إلى عدم تحيز المعلمات وليس إلى كفاءتها وعلى الرغم من أن محور تركيزنا سينصب على اختبار (t, R^2) فإننا سوف لن نهمل الاختبارات الأخرى المتمثلة باختبار (F) المستخدم لاختبار مغنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد, واختبار (D.W) الذي يكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة المدروسة. فضلاً عن استخدام معامل تضخيم التباين (VIF) كمعيار للكشف عن التداخل الخطي المتعدد. وطالما ان النموذج متكون من معادلة واحدة فسنستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ذات المرحلة الواحدة في تقدير الأنموذج مستعين بالبرمجية الجاهزة (Minitab 16).

6-3: نتائج التقدير:

وقبل إخضاع العلاقة بين عجز الموازنة والكمية المعروضة من النقود والمستوى العام للأسعار لاختبار إحصائي أكثر دلالة، إلا وهو تحليل الانحدار (Regression Analysis)، قد يكون من المفيد إجراء اختبار مبدئي عن طريق احتساب معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات الثلاثة (Correlation Coefficients) ليتسنى لنا الوقوف على طبيعة ودرجة العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار والمتغيرات الأخرى، لذا فإن هذه العلاقات تكشف لنا عن مدى التغير والتأثير الذي يطرأ على الرقم القياسي للأسعار عندما تتغير المتغيرات الأخرى، أي أنه يعطينا فكرة فيما إذا كان نمو الرقم القياسي للأسعار يزداد كلما ازدادت المتغيرات الأخرى أو أنه ينخفض كلما ازدادت المتغيرات الأخرى أو أنه لا يتأثر بها. وإذا كانت هذه المتغيرات الثلاثة مرتبطة بدرجة كبيرة أو متطابقة. فإن قيمة معامل الارتباط تقع بين (+1 و -1) فكلما كانت قريبة من (1)، فإنه يطلق على علاقة الارتباط بأنها علاقة قوية، وعلى العكس كلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من (0) فإن العلاقة توصف بالضعيفة وإذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي (1) فإن العلاقة مثالية (يونس والدباغ، 2011، 111).

جدول (4)

نتائج علاقة الارتباط بين كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعجز الموازنة وعرض النقود في العراق خلال المدة 1990-2013

| الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود | الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعجز الموازنة |
|---|---|
| 0.909 | 0.685 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرمجية الجاهزة.

يوضح لنا الجدول (4) نتائج علاقة الارتباط بين كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعجز الموازنة وعرض النقود في العراق، وتكشف لنا قيم معاملات الارتباط أن هناك فعلاً علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود إذ بلغت (0.909) وهي تبدو أكبر معنوية من علاقة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنمو عجز الموازنة. وعلاقة الارتباط ينبغي اعتبارها شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافٍ لكي تكون هناك علاقة معنوية، فضلاً عن أن تكون هناك علاقة سببية بين هذه المتغيرات. والخطوة التالية تتمثل في عرض نتائج الانحدار:

$$CPI = 5500 + 138 DF/Y + 0.000284 M_1 + 0.000073 G + U_i$$

$$t^* = (5.20) \quad (3.49) \quad (6.59) \quad (2.11)$$

$$VIF = \quad (2.512) \quad (2.283) \quad (1.469)$$

$$R^{(adj)} = 91.0 \% \quad F = 78.11 \quad D.w = 1.29$$

ويلاحظ من نتائج التقدير أن الصلاحية التجريبية للأنموذج مقبولة جداً. وإن جميع المعلمات المقدرة ذات معنويات إحصائية عالية ومقبولة وتتفق مع الافتراضات التي تبناها الأنموذج. وهذه النتائج تكشف وبشكل جلي أن نمو عجز المالي في الموازنة العامة العراقية يسهم بجزء لا يستهان به من التغير في الرقم القياسي العام للأسعار. فقد ظهر أن عجز الموازنة ذو تأثير إيجابي ومعنوي على الرقم القياسي، إذ إن زيادة العجز بدينار واحد تتزامن معه زيادة المستوى العام للأسعار بـ(138) مليون دينار عراقي. وزيادة النمو في العرض النقدي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ(0.000284). وزيادة الإنفاق الحكومي بدينار واحد يؤدي إلى نمو الرقم القياسي بـ(0.000073). وبمنظرة عامة للنتائج تدل على اتساق الأنموذج وعدم تحيزه، ونتيجة لارتفاع القوة التفسيرية للأنموذج تم إخضاعه لاختبار عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) (VIF) للتعرف على وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وقد تجاوز المشكلة كما أشار البروفيسور (Myers) أنه إذا كانت $VIF > 10$ فهناك إشارة لوجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، والعكس صحيح أيضاً (حاجي، 2002، 273). وبلغت قيمة داربن – واتسون (D.W) المقدرة (1.29) إذ أوضح الاختبار المذكور عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات الأنموذج العشوائية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- 1- يبدي عجز الموازنة تأثيره الموجب في الرقم القياسي للأسعار، مما يعزز فرضية الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- 2- إن متغير عرض النقود في العراق له تأثير معنوي في مستويات الأسعار مما يعني إمكانية معالجة التضخم من خلال استخدام السياسة النقدية.
- 3- ظهور متغير الإنفاق الحكومي ومعنوي وموجب يفسر التأثير الكبير الذي يتركه الإنفاق الحكومي في زيادة المستوى العام للأسعار، مما يؤكد على فاعلية السياسة المالية في التأثير على العرض النقدي وبالتالي في مستويات الأسعار.
- 4- أن تمويل الإنفاق الحكومي يهيمن تماماً على آلية خلق النقود في العراق وحقيقة هذا الأمر يتجلى في مبادلة الحكومة العملة الأجنبية للمورد النفطي مع البنك المركزي للحصول على المبالغ التي تحتاجها بالدينار. في حين يكون لهذا التمويل نتائج مختلفة لو كانت إيرادات الدولة من الضريبة وما شابه.

ثانياً: التوصيات أو المقترحات:

- 1- أن الحد من العجز في الموازنة العامة وتقليصه ضرورة ملحة من خلال عملية إصلاح شاملة للاقتصاد العراقي في ضوء خطة أو برنامج شامل ومتكامل لإعادة بناء الاقتصاد، لتقليل التعويل على القطاع النفطي.
- 2- نتيجة للعلاقة الوطيدة بين الإنفاق الحكومي و الرقم القياسي للأسعار، يستوجب استحداث فائض في الميزانية عن طريق تخفيض هذا الإنفاق، أي المتعلق بالإنفاق الاستهلاكي الخاص، مع عدم المساس بأوجه الإنفاق الذي يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية.
- 3- على الدولة أن تلجأ في حالة التضخم إلى الاقتراض من الجمهور لامتناس الفائض من مداخيل الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلع، وأن لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، حتى لا تحل الدولة محل القطاع الخاص في الإنفاق، إنما هو الحد من الإنفاق من الحكومة أو الأفراد.
- 4- ضرورة عدم إغفال فعالية السياسة النقدية الانكماشية من تقليل عرض النقد في التأثير في معدلات التضخم إلى جانب السياسة المالية.

3- المصادر:

- 1- الاثوري, جميل حميد, 2009, دراسة عجز الموازنة العامة في اليمن في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي دراسة تحليلية, قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين, ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
- 2- التميمي, ميثم لعبيبي اسماعيل, 2005, قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1980-1998, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية.
- 3- الجبوري, محمود صالح عطية, 2014, الأسس الحديثة للاقتصاد المالي والسياسة المالية, رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 378.
- 4- الجميل, سرمد كوكب, 2008, الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية ومساءلة, ط1, دار ابن الاثير للطباعة والنشر, جامعة الموصل.
- 5- حاجي, انمار أمين, وإبراهيم, بسام يونس, ويونس, عادل موسى, 2002, ط1, الاقتصاد القياسي, منشورات دار عزة للنشر والتوزيع, الخرطوم, جمهورية السودان.
- 6- الحسنوي, أموري هادي كاظم, 2002, طرق القياس الاقتصادي, دار وائل للنشر, عمان, الاردن.
- 7- الزيدي, احمد صالح حسن, 2012, دور السياسة المالية في معالجة التضخم في اقتصادات بلدان نامية مختارة للمدة (1990-2010), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل.
- 8- الشرع, عقيل شاكر, 2014, اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد 16, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة واسط.
- 9- الفارس, عبد الرزاق, 1997, الحكومة والفقراء والإنفاق العام, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت لبنان.
- 10- القريشي, مدحت كاظم, 2001, الاقتصاد الصناعي, ط1, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.

- 11- كاظم, حسين جواد, 2006, سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد 5, العدد 18, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, 25-46.
- 12- المغربي, إبراهيم متولي حسن, 2014, الآثار الاقتصادية لتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, مصر.
- 13- ناشد, سوزي عدلي, 2009, أساسيات المالية العامة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, لبنان.
- 14- النقاش, غازي عبد الرزاق, 2001, المالية العامة, ط1, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الأردن.
- 15- الهيتي, أحمد حسين, وخلف, فاطمة إبراهيم, والطائي, عدي سالم علي, 2010, التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007, الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته, مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 2, العدد 3, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الأنبار, 1-38.
- 16- Parkin, Powel M., 1997, Economics, 3rd Ed, Addison Wesley Printinc.
- 17- William, Boyes and Michael Melvin , 1996, Macroeconomics, 3rd Ed, Houghton Mifflin Company .